

تحديات رئيسة للاستدامة الحضرية

A review of the main challenges to urban sustainability

International Journal of Urban Sustainable Development
ISSN: 1946-3138 (Print) 1946-3146 (Online) Journal homepage
<https://www.tandfonline.com/loi/tjue20>

Keivani Ramin

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

بالنظر إلى التهديد الوجودي الذي يشكله الاحتباس الحراري على البشرية ، فإن التركيز الحالي على تغيير المناخ له ما يبرره بلا شك . ومع ذلك ، لا ينبغي أن يلقي هذا بظلاله على **حقيقة أن التنمية المستدامة لا تنتهي فقط بالاهتمامات البيئية بل تشمل أيضًا المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي يتم التوسط فيها من خلال المساحات المادية والشكل المبنى** . هناك تفاعلات ثنائية الاتجاه بين هذه المجالات ولكل منها تأثير متبادل على الآخر . استنادًا إلى السياق المؤسسي والسياسي ، يمكن لهذه التفاعلات أن تحركنا إما نحو دائرة تنمية أكثر فاعلية مع نمو أكثر إنصافًا ، ومجتمعات مُمكنة ، ومساحات ملائمة للعيش ، ومستويات منخفضة (أو خاضعة للتحكم على الأقل) من التلوث ، أو العكس . وبالتالي ، من أجل تمهيد الطريق لإطلاق المجلة الدولية للتنمية الحضرية المستدامة ، أحاول تقديم لمحة عامة عن التحديات الرئيسية المنبثقة من كل مجال لتحقيق الاستدامة الحضرية والمساهمة التي يمكن أن تقدمها المجلة الجديدة لهذا النقاش .

عالم متحضر

سُمي القرن الحادي والعشرون بالقرن الحضري حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم في البلدات والمدن . في الجنوب ، على الرغم من المتوقع الوصول إلى التحول الديموغرافي إلى دولة ذات أغلبية حضرية قبل عام 2020 ، في إفريقيا ليس قبل عام 2030 . ومع ذلك ، فإن الاتجاه واضح مع "المناطق الحضرية" التي تتخطى باستمرار "الريف" . في العقدين القادمين ، ستستوعب المدن في العالم النامي 95% من النمو الحضري . علاوة على ذلك ، أدت المعدلات السريعة للتحضر إلى نمو مدن ضخمة لأكثر من 10 ملايين نسمة في البلدان النامية . في عام 1975 ، كانت هناك ثلاث مدن كبرى في العالم : طوكيو ونيويورك و مكسيكو سيتي . في عام 2005 ، كانت هناك 20 مدينة من هذا القبيل ، تقع 16 منها في العالم النامي . في العديد من البلدان ، على الرغم من وجود اتجاهها للحد من التحضر ، فإن الهجرة من الريف إلى الحضر من غير المرجح أن تنخفض ، ومن المفارقات أنها قد تزداد بسبب تمكين تنقل أكبر للأسر الريفية . جادل فاي وأوبال (2000) بأن **معدل التحضر لا يرتبط بالضرورة بالنمو الاقتصادي في المدن** ولكن له علاقة عكسية بمستوى التحضر في بلد ما ، لا سيما في السياق الأفريقي . استنادًا إلى تحليلهم لـ 187 مدينة في 100 دولة ، فقد وصفوا هذه العملية على نحو مناسب بأنها **التحضر بدون نمو** . الكتابة من منظور ينتقد التنمية النيوليبرالية الأرثوذكسية ، توصل أتكينسون (2004) إلى استنتاج مماثل مشيرًا إلى أنه ، في بلدان الجنوب ككل ، يجد حوالي 10% فقط من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل فرص عمل في القطاع الرسمي . وبالتالي ، فإن الغالبية العظمى من سكان الحضر في هذه البلدان يكسبون عيشهم من خلال أشكال مختلفة من العمالة غير الرسمية - بعضها آمن ، ومعظمه ليس كذلك .

المدن كمحركات للنمو والتنمية

تعد المدن والبلدات الآن محور التنمية . تساهم المدن بنسبة تصل إلى 55% من الناتج القومي الإجمالي في البلدان منخفضة الدخل ، و 73% في البلدان المتوسطة الدخل و 85% في البلدان ذات الدخل المرتفع (مؤئل الأمم المتحدة 2006). في بعض الحالات ، يمكن أن تصل مساهمة مدينة ضخمة واحدة ، على سبيل المثال ، ساو باولو أو بانكوك ، إلى 40% من الناتج القومي الإجمالي بينما تشكل 10% فقط من سكان بلدانها . يتيح تركيز الأشخاص والأنشطة بكثافة عالية في المدن استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة من المناطق الريفية . كما أنها تدر قدرًا غير متناسبًا من الإيرادات للحكومات . ربما يكون دور المدن في نمو الاقتصاديات الوطنية هو أفضل توضيح في الصين حيث يمثل التحضر سياسة حكومية واضحة للنمو الاقتصادي المتسارع وانتشار عشرات الملايين من الفلاحين الريفيين من الفقر . في الوقت نفسه ، استغلت حكومات المدن المحلية الطلب المرتبط على تطوير المساكن والممتلكات لزيادة إيراداتها بشكل كبير من خلال بيع حقوق استخدام الأراضي للمطورين من القطاع الخاص .

لقد اكتسب الدور الاقتصادي للمدن أهمية أكبر في العصر الحالي للعولمة الاقتصادية ، فهي تعمل كمراكز للخدمات المالية والإنتاجية . إنها مجالات للابتكار وهي مراكز القوة في التصنيع والأسواق الاستهلاكية . يمكن أيضًا تعريف العصر الاقتصادي الجديد على أنه شبكة عالمية من تدفقات الأشخاص والأفكار والتمويل والسلع ، في هذا الاقتصاد الجديد ، لا تعد المدن مواقع للإنتاج والاستهلاك فحسب ، بل هي ملتقى التدفقات التي تسهل الأنشطة الاقتصادية العالمية . بعبارة أخرى ، **المدن هي المكان الذي يتم فيه عمل العولمة** . وهذا يعني توفير البنى التحتية المادية اللازمة والموارد البشرية والإطار المؤسسي الذي بدوره له عواقب وخيمة على الإدارة الحضرية وتخصيص الموارد واستخدامها .

بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية ، تعد المدن أيضًا أماكن للتفاعل الثقافي والاجتماعي . كما أن الكثافة الحرجة للأشخاص ، التي تسمح باقتصاديات التكتل ، توفر أيضًا فرصًا أكبر للانعكاسية ، وتبادل المعلومات والمعرفة ، والتبادلات الثقافية ، وتوفير خدمات أكثر فعالية ، لا سيما الصحة والتعليم . كل هذه عناصر أساسية للتنمية الاجتماعية ، وتقدم المجتمع المدني ، والرفاهية ، وتعزيز الثقافة ، والتغيير والعالمية . المدن هي أيضًا مراكز السلطة السياسية والإدارة . إن قربهم من مقر السلطة ، وتركيزهم العالي ، والتعبير الأفضل عن مطالبهم من خلال المنظمات المدنية ، يعني أن المواطنين في المناطق الحضرية الرئيسية لديهم فرص أكبر للتأثير في صنع السياسات ووضع جداول الأعمال التنموية على الصعيدين المحلي والوطني .

العولمة

سمحت العولمة الاقتصادية بتقسيم دولي جديد للعمل والتخصص الإقليمي على أساس المزايا التنافسية القائمة والمكتسبة . لقد شهدنا تراجعًا سريعًا في التصنيع في العديد من المدن الكبرى في الشمال ونموًا موارًا لخدمات الشركات ذات القيمة الأعلى والصناعات القائمة على المعرفة والصناعات الإبداعية . في لندن ، على سبيل المثال ، بين عامي 1971 و 2003 ، انخفضت مساهمة قطاع التصنيع في اقتصاد المدينة من 25% من إجمالي العمالة إلى حوالي 6% ، في حين زادت حصص الأعمال والخدمات المالية من 16% إلى 33%. في هذه العملية ، تظهر العديد من مدن الجنوب كعناصير تجارية وصناعية دولية ، تجتذب الكثير من الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة المنقولة بسبب الميزة النسبية لتكاليف العمالة المنخفضة فيها وتطوير البنى التحتية وقدرات النقل لدعماها . الإنتاج اللامركزي والوصول إلى الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه ، تعمل العديد من هذه المدن أيضًا بشكل سريع على تطوير قدراتها المؤسسية والبنى التحتية والموارد البشرية للحفاظ على مركزها التنافسي وتحسينه ، ليس فقط فيما يتعلق بالتعامل الصناعي الأجنبي والاستثمار المباشر ولكن أيضًا للارتقاء في التسلسل الهرمي للعقد الدولية للوظائف ذات القيمة المضافة الأعلى في خدمات الشركات والصناعات القائمة على المعرفة والصناعات الإبداعية في حد ذاتها . الأمثلة الرئيسية هي سنغافورة

وهونغ كونغ اللتان حولتا قاعدتهما الاقتصادية في مراحل متتالية من المصانع المستغلة للعمال في الستينيات إلى مراكز دولية للتكنولوجيا الفائقة وتكنولوجيا المعلومات ومقر إقليمي ومراكز خدمات التصدير في آسيا ككل . تحذو المحاور العالمية الناشئة الأخرى من بنغالور إلى بانكوك وشنغهاي إلى ساو باولو حذوها أيضاً بدرجات مختلفة من النجاح كمراكز إقليمية ، وتضع نفسها لتحقيق نفس النوع من الوظائف العالمية .

العولمة منتشرة بشكل كبير لا تؤثر فقط على التجمعات الكبيرة ولكن أيضاً العديد من المدن والبلدات الصغيرة وحتى القرى والمناطق شبه الحضرية . يمكن رؤية الأمثلة الرئيسية في **إعادة الهيكلة الاقتصادية في القرى والبلدات الصغيرة المحيطة بالمدن الكبرى** . سلط ليف (2002) ، على سبيل المثال ، الضوء على تحول القرى الزراعية حول جوانجو في الصين وهانوي في فيتنام إلى مناطق سكنية ذات دخل مرتفع للطبقات الوسطى الجديدة أو مراكز تصنيع صغيرة النطاق تغذي الإنتاج في المناطق الحضرية الأساسية . يمكن رؤية أمثلة أخرى في تأثير أنشطة الاستعانة بمصادر خارجية خاصة في المناطق الحدودية للاقتصاديات / المدن الرئيسية . ربما يمكن رؤية بعض أبرز الحالات على طول دلتا نهر اللؤلؤ في عملية وصفها سبت ويانغ (1997) بأنها **Exo-urbanation** مع التكامل السريع للمدن الصغيرة في الاقتصاد العالمي الذي يشمل التصنيع الريفي ، الهجرة السريعة والتحويلات المادية والمكانية الدرامية مباشرة كنتيجة لاستثمارات كبيرة في الاستعانة بمصادر خارجية في المقام الأول من هونغ كونغ . وبالمثل ، يمكننا أيضاً أن نلاحظ الاستثمار الزراعي في المزارع الريفية في زامبيا وموزمبيق من قبل مستثمرين من زيمبابوي وجنوب إفريقيا أو تطوير الوجهات السياحية البيئية الريفية الرئيسية التي تجذب الزوار من جميع أنحاء العالم . ربما بشكل أكثر دراماتيكية ، يمكن للمرء أن يلاحظ **الاستثمارات الزراعية الأخيرة واسعة النطاق من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في السودان لضمان قدر من الغذاء الأمن في ظروف السوق غير المؤكدة في الخليج العربي** . وتشمل الاعتبارات الهامة الأخرى فيما يتعلق بتأثير العولمة على المدن هجرة اليد العاملة على نطاق واسع والتحويلات المالية . يمكن أن يكون هذا محلياً أو دولياً . يتجلى الأول في حالة الصين ، ويمكن رؤية الأخير ، على سبيل المثال ، في هجرة اليد العاملة من مولدوفا إلى روسيا ومن الفلبين أو جنوب آسيا إلى الشرق الأوسط . ما هو مهم هنا ليس فقط تأثير الهجرة الداخلية الواسعة النطاق على بلدات ومدن المقصد ولكن أيضاً آثار الهجرة الخارجية على مدن المنشأ التي تعتمد في كثير من الحالات إلى حد كبير على التحويلات كمصدر رئيسي للدخل وسبل العيش بالنسبة لباقي السكان . تشير أحدث بيانات البنك الدولي لعام 2008 إلى أن التحويلات المالية الدولية إلى البلدان النامية ككل كانت مسؤولة عن 338 مليار دولار أمريكي تمثل حوالي 1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان (البنك الدولي 2009 أ ، 2009 ب).

ولكن ، هل هذا مستدام؟

حقيقة أن المدن تخلق الثروة وتمكن الوظائف الاقتصادية العالمية وتوفر فرص حياة أكبر لسكانها لا تلغي التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة .

(1) **على الجبهة الاجتماعية** ، فإن المدن عرضة لتفاوتات اجتماعية كبيرة داخلها . في الشمال ، غالباً ما يتجلى ذلك في شكل **فقر الدخل النسبي** ، **والجريمة** ، و**الاستبعاد الاجتماعي** لقطاعات معينة من المجتمع (المهاجرون ، والشباب ، والعاطلون عن العمل ، والمعوقون) والتحديات المتمثلة في **إيجاد حوكمة أكثر شمولاً واستجابة** . في اتفاقية بريستول لعام 2005 ، وضع الاتحاد الأوروبي تنمية المجتمعات المستدامة في صميم سياسته الحضرية مع التركيز من بين أمور أخرى على **الشمولية والإنصاف والحكم الرشيد والسلامة وإمكانية الوصول** . تنطبق جميع هذه المخاوف أيضاً في العديد من مدن الجنوب ، لكنها تواجه أيضاً سياقاً أكثر قسوة بكثير من المستويات النسبية المطلقة للفقر والاستبعاد . هناك ما يقرب من مليار شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة في المدن في جميع أنحاء العالم النامي - واحد من كل ثلاثة من سكان المدن (مؤئل الأمم المتحدة 2006).

معدل نمو سكان الحضر في العالم المقدر بـ 2.24% يساوي تقريباً معدل نمو الأحياء الفقيرة المقدر بـ 2.22%. نفس الأرقام في أفريقيا جنوب الصحراء هي 4.58 و 4.53%. باختصار ، نحن نشهد ما وصفه نيكولاس يو (2007) بأنه **تمدين للفقر** حيث من المحتمل أن يعاني سكان الحضر من سوء التغذية والمرض مثل نظرائهم الريفيين . وعلينا أن نضيف إلى ذلك أعلى معدل لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء ووفيات الأطفال والعنف الجنسي والعنف العام والجريمة .

من الشواغل الرئيسية في العديد من المدن التي تبرز أيضاً عدم الكفاءة الاقتصادية والآثار الجانبية البيئية للحضر السريع هو الأسلوب الغامض والحصري وغير الخاضع للمساءلة للحكومة والإدارة الحضرية مما يؤدي إلى **اتخاذ قرارات منحرفة وخبوية** . تشمل العوامل ذات الصلة التي يمكن أخذها في الحسبان في مثل هذا التحليل العوامل التاريخية والمؤسسية وعمليات سوق الأراضي التي خلقت **أنماط تنمية حضرية غير متكافئة وتعيق إنشاء أنظمة أكثر كفاءة وإنصافاً يمكن الوصول إليها** .

ومع ذلك ، فإن مثل هذه المشاكل الاجتماعية والمجتمعية يتم تناولها في العديد من المدن على مستويات مختلفة ومن قبل مؤسسات مختلفة . يمكن تحديد المبادرات الواعدة في التحولات الأخيرة في ترقية الأحياء السكنية الفقيرة نحو نهج أكثر تكاملاً . على سبيل المثال ، في البرازيل ، تربط برامج ترقية الأحياء الفقيرة الشاملة بالتوظيف وتوليد الدخل وإعادة التنمية المادية ودمج الأحياء الفقيرة في نسيج المدينة .

(2) **على الجبهة الاقتصادية** ، تواجه العديد من المدن في كل من الشمال والجنوب تحديات شديدة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام . تكافح المدن في الشمال مع آثار ما بعد إعادة الهيكلة الاقتصادية على نطاق واسع في عصر العولمة السريع الذي شهد فقدان الصناعات الكبرى والهويات الاقتصادية السابقة . مثل هذه المدن تسعى جاهدة لإعادة اختراع نفسها من خلال التركيز على واحد أو أكثر من القطاعات البديلة **مثل خدمات الشركات والمعرفة والصناعات الإبداعية والثقافية والسياحية** . نجح الكثيرون في تغيير قاعدتهم الاقتصادية الرئيسية (مثل برمنغهام وبرشلونة).

تتجلى أيضاً قضايا مماثلة في مدن الجنوب . ومع ذلك ، فإن المقياس بشكل عام مختلف الحجم وغالباً ما يكون معقداً بسبب الضعف المؤسسي الشديد ونقص الموارد المادية والمالية . **إن معالجة المستويات الحادة من فقر الدخل من خلال سياسات مستدامة للتنمية الاقتصادية المحلية وفرص إدراج الدخل للأسر ذات الدخل المنخفض ذات صلة مباشرة بالتنمية الاجتماعية والبيئية في مدن الجنوب** . **إن غياب الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية ، والافتقار إلى التنسيق بين المستويات الحكومية المختلفة وصنع السياسات القطاعية المجزأة لا يؤدي فقط إلى ازدواجية الموارد وإهدارها ، بل يمكن أن يؤدي أيضاً إلى أهداف متضاربة وتدخلات سياسية غير فعالة** . من الأهمية بمكان ، كما لاحظ العديد من المعلقين ، أن الشغل الشاغل للقراء هو كسب لقمة العيش بدلاً من رعاية البيئة .

ومن الشواغل ذات الصلة بالتمويل البلدي ، وهذا مهم للغاية ، ليس فقط للاستثمار البلدي في المشاريع الرأسمالية لدعم الأنشطة الاقتصادية ولكن أيضاً **لتوفير خدمات المدينة الأساسية** ، على سبيل المثال المساحات الخضراء ، وجمع القمامة ، وإعادة التدوير ، وإنارة الشوارع وتقديم أنشطة الدعم الاجتماعي ، على سبيل المثال تدريب الشباب وتنمية المجتمع . تشمل القضايا المهمة الأساليب المباشرة وغير المباشرة لزيادة الإيرادات البلدية وطرق إشراك الموارد الخاصة والمجتمعية من خلال الشراكات الرسمية وغير الرسمية . تشمل التجارب الناجحة خطأً مبتكرة جديدة لتحسين استخدام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والموازنة التشاركية لتحسين استهداف ما هو مطلوب بالفعل على أرض الواقع **وتعزيز ملكية المجتمع** . ربما شوهد المثال الأساسي على ذلك في بورتو أليغري التي كانت رائدة في إعداد الميزانية التشاركية في عام 1989 ووفقاً لبعض التقديرات فقد تم تبنيها الآن في أكثر من 1200 بلدية حول العالم في كل من المدن الجنوبية والشمالية .

(3) **على الصعيد البيئي** ، نواجه العديد من القضايا المختلفة ولكن ذات الصلة بدرجات متفاوتة من التأثير في المدن الشمالية والجنوبية .

أولاً ، المخاوف العالمية بشأن إطلاق الغازات الدفيئة (GHG) وتأثيرها على المناخ العالمي . المدن إلى حد بعيد أكبر المساهمين في انبعاثات الغازات الدفيئة . فهي تستهلك 75% من موارد العالم وتنتج 80% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون . لذلك ، على مستوى المدينة ، يجب تركيز أكبر الجهود للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ومعالجة ضغوط تغير المناخ . ويتطلب هذا مناهج اجتماعية وتقنية على المستويين الكلي والجزئي تشمل الحلول الاجتماعية والتقنية المبتكرة والأطر المؤسسية وتغيير المواقف الثقافية لتقليل استهلاك الطاقة وتشجيع إنتاج الطاقة المتجددة وتغيير أنماط الاستهلاك وأنماط الحياة . إن الحاجة إلى تدابير علاجية لتقليل استخدام الطاقة وانبعاثات الغازات الدفيئة تنطبق على كل من المدن الشمالية والجنوبية . ومع ذلك ، فإن الالتزامات الدولية لخفض الغازات الدفيئة ، وزيادة الوعي الاجتماعي والسياسي المحلي وزيادة الموارد والقدرات المؤسسية قد جعلت الأولى في وضع أقوى لتطوير وتطبيق سياسات العلاج . ومع ذلك ، فهذه مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً .

أشارت دراسة حديثة أجراها Urge-Vorsatz و Novikova (2008) إلى أن أكبر الإمكانيات الاقتصادية (بتكاليف سلبية صافية) لتخفيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المباني تكمن في البلدان النامية . ويرجع ذلك إلى أن العديد من الفرص منخفضة التكلفة للحد من ثاني أكسيد الكربون قد تم التقاطها بالفعل في الاقتصاديات الأكثر تقدماً بسبب السياسات التقدمية المعمول بها أو في طور الإعداد . هناك حاجة إلى جهود علاجية أكبر في مدن الجنوب التي لها أيضاً فوائد اجتماعية واقتصادية وصحية مباشرة لمواطنيها . تشمل المجالات المهمة التي يجب مراعاتها المقاييس المثلى للحوكمة ومزيج من أدوات السياسة التي يمكن ويجب تطبيقها (الاقتصادية ، القانونية / وضع المعايير ، مجموعات من الأدوات القانونية والاقتصادية) لتدخلات محددة . بالإضافة إلى ذلك ، نحن بحاجة أيضاً إلى النظر في قدرة الجهات الفاعلة على تنفيذ أدوات السياسة البيئية بشكل فعال . أخيراً ، يجب الانتباه إلى النقاشات الأكثر أهمية التي تؤكد على التحولات النموذجية مما يعد نموذج التنمية النيوليبرالي السائد الحالي والذي يعتمد أساساً على النمو المستمر والاستهلاك المفرط إلى نمو أكثر تحكماً وبدائل تنمية تركز على المجتمع .

ثانياً ، **التأثير السلبي لتغير المناخ على الظروف المعيشية** كما شوهد في الفيضانات الأخيرة وموجات الحر والأعاصير في أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية . يجب أن يضاف إلى ذلك **مخاطر الزلازل وأمواج تسونامي مع إمكاناتها الهائلة في فرض التكاليف البشرية والمادية** كما شهدنا مؤخرًا في إندونيسيا وهائتي مع التدمير الفعلي لمدن بأكملها والخسائر الفادحة في الأرواح . وقد استلزم ذلك اتخاذ تدابير تكيف المدن وتمكينها من التعامل بشكل أفضل مع القوى المدمرة للمناخ المتقلب بشكل متزايد والمخاطر الطبيعية الأخرى . هنا يجب التأكيد على أن أكبر الآثار السلبية للتغير البيئي والمخاطر الطبيعية محسوسة في **المستوطنات غير الرسمية في الجنوب التي غالباً ما تكون سيئة البناء ، وسيئة المواقع ، ونقص الخدمات** ، وهي عرضة بشكل خاص للظروف المناخية والطبيعية القاسية) .

وتتعلق الاهتمامات الأخرى بالتلوث البيئي العام ، وإدارة الموارد (خاصة المياه) و**فقدان الأراضي الزراعية** الناتج عن التحضر والزحف العمراني و**الأنشطة الصناعية** . هذا له بعض الصدى في المدن الشمالية ولكن المخاوف الرئيسية تكمن في البلدان النامية في المقام الأول بسبب **عدم القدرة المؤسسية على تنفيذ اللوائح وإدارة الموارد الطبيعية** . على سبيل المثال ، في الصين ، يتم إطلاق أكثر من ثلث مياه الصرف الصناعي وثلاثي مياه الصرف الصحي البلدية في الأنهار دون أي معالجة . وهذا يعني أن 60% من الأنهار الرئيسية في البلاد تعد الآن غير مناسبة للاتصال البشري . في الوقت نفسه ، تواجه العديد من المدن الصينية تلوثاً شديداً للهواء حيث تزعم بعض الدراسات أنها تؤدي بحياة حوالي 300000 شخص قبل الأوان . ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية هنا في فحص القدرات والأولويات وطرق تنفيذ وإضفاء الطابع المؤسسي على جدول الأعمال المحلي للقرن 21 .

بدرجات متفاوتة ، تعاني معظم المدن النامية من واحد أو أكثر من الآثار الجانبية البيئية للتوسع الحضري والنمو الصناعي السريع . بالإضافة إلى مثال الصين ، يمكن رؤيتها في تلوث منسوب المياه الجوفية

في كوريتيبيا بالبرازيل بسبب الزحف العمراني السريع وغير المنظم على المناطق المحمية ، وفقدان الزراعة تقدر الأرض حول المدن المصرية بإجمالي 1.4 مليون فدان بين عامي 1952 و 2002 والتلوث الشديد للهواء في طهران والذي يوصف بأنه "انتحار جماعي" ويقدر أنه يقتل حوالي 3600 شخص شهرياً (الحفناوي 2005 ، تيراديلي 2007).

تظهر الأبحاث أيضاً أنه على الرغم من زيادة التلوث في البداية ، مع ارتفاع الدخل والتنمية الاقتصادية ، فإن المعدل الفعلي للتلوث ينخفض بالفعل وينعكس في النهاية كما لوحظ في اتجاهات الحد في إنتاج تلوث الهواء بالجسيمات خلال التسعينيات في المدن الصينية ، مكسيكو سيتي وكوباتاو في البرازيل التي كانت تُعرف سابقاً باسم وادي الموت بسبب تلوث الهواء الصناعي الشديد فيها (ويلر 2000).

بالإضافة إلى ذلك ، هناك أيضاً نجاحات كبيرة من حيث التدخلات المؤسسية . على سبيل المثال ، يرجع التحول الملحوظ في كوباتاو في البرازيل إلى حد كبير إلى النجاح في فرض تدابير صارمة لمكافحة التلوث على المصاريف الصناعية . وقد أدى ذلك إلى خفض تصريفات الجسيمات بأكثر من النصف منذ منتصف الثمانينات وجعل سلطات المدينة قادرة على اعتبارها نموذجاً ليس فقط لاستعادة البيئة ولكن أيضاً للتنمية الصناعية المستدامة . فيما يتعلق بالتخطيط الحضري وإدارة المدينة ، هناك العديد من الأمثلة المشجعة في قطاع النقل بما في ذلك سياسات النقل المتكاملة متعددة الوسائط (مثل كوريتيبيا ، البرازيل) ، وأشكال مختلفة من فرض رسوم الازدحام أو تقييد حركة مرور المركبات في مواقع مركزية (مثل سنغافورة ومكسيكو سيتي وطهران أيضاً) ، استبدال البنزين / وقود الديزل (على سبيل المثال 60.000 سيارة ريك شاو بالغاز الطبيعي المضغوط في دلهي). ومع ذلك ، فإن أمثلة كوريتيبيا وطهران تسلط الضوء على الآثار السيئة للمقاربات الجزئية للتنمية المستدامة وحماية البيئة . فالأولى ، أثناء إدخالها سياسات نقل نموذجية في بعض المناطق ، ما تزال تواجه تدهوراً سريعاً في التطور الاجتماعي المكاني والظروف البيئية في محيطها ، بينما ما تزال الثانية تختنق بأبخرة المرور على الرغم من السيطرة على حركة المرور في المناطق المركزية .

(4) الوصول إلى المرافق والبنى التحتية الأساسية . في العديد من المدن الجنوبية ، عدم الوصول المرافق ليست فقط عائقاً رئيسياً أمام النمو الاقتصادي المستدام والإنتاجية ولكنه أيضاً سبباً رئيسياً للظلم الحضري واعتلال الصحة (ويرنا وآخرون ، 2009). على الرغم من البيانات الدولية الحديثة التي تشير إلى أن 95% من سكان الحضر في البلدان النامية لديهم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب (منظمة الصحة العالمية / اليونيسف 2006) ، فإن هذه الأرقام العامة تخفي الاختلافات الشديدة عبر العالم النامي في الوقت الحاضر والمستقبل . على سبيل المثال ، تتمتع المدن البرازيلية والمكسيكية والصينية عموماً بمستوى وصول أعلى بكثير من المدن الهندية والأفريقية . إجمالاً ، ومع ذلك ، فقد لاحظ الباحثون أنه في المدن منخفضة الدخل في البلدان النامية ، فقط 50% من الأسر لديها أنابيب مياه تصل إلى منازلهم . لذلك ، في كثير من الحالات ، يمكن أن يعني الوصول لصنابير مشتركة بدلاً من وصلات منزلية فعلية . بالإضافة إلى ذلك ، فإن نصف أو ثلث المتصلين يحصلون على وصول متقطع فقط . في الهند ، على سبيل المثال ، وجدت دراسة أجريت على 35 مركزاً حضرياً يمثلون 15% من سكان المناطق الحضرية في البلاد أن المياه يتم توفيرها في المتوسط سبع ساعات فقط يومياً .

وبالنظر إلى استمرار ارتفاع معدل التحضر في البلدان النامية ، فإن الوضع سيكون أكثر خطورة في المستقبل القريب . فمن المقدر ، على سبيل المثال ، أن أفريقيا الحضرية ستتطلب زيادة بنسبة 80% في الأعداد المتصلة بشبكات المياه الرئيسية لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد السكان غير المخدمين إلى النصف بحلول عام 2015 (موكامي كاريوكي 2002). من الواضح أن الارتقاء إلى المستوى المشار إليه هو مهمة ضخمة في العديد من البلدان النامية بسبب نقص الموارد المادية والمالية والبشرية . يصبح هذا الأمر أكثر صعوبة عند الأخذ في الحسبان أن جزءاً كبيراً من السكان في المدن النامية يعيشون في مستوطنات عشوائية وأكواخ حيث يمكن في الواقع منع السلطات المحلية من توفير المرافق بسبب الوضع

غير القانوني للمستوطنات أو بسبب المواقع غير المستقرة والتخطيطات غير المخطط لها التي تجعل توسيع الخدمات أمرًا صعبًا للغاية حتى لو كانت الحكومات على استعداد لتوسيعها .

يتفاقم هذا من خلال المراقبة المتساهلة وتنفيذ التشريع نفسه ، يؤدي إلى حلقة مفرغة من الفقر ، والاستبعاد الاجتماعي المكاني ، وأنماط استخدام الأراضي غير المنتظمة ، وتكوين الأحياء السكنية الفقيرة في المناطق الحساسة بيئيًا ، وبرامج ترقية الأحياء الفقيرة المكلفة اللاحقة . غالبًا ما يتعين على الأسر الفقيرة أن تدفع للبائعين عدة مرات سعر الوحدة الذي تدفعه الأسر غير الفقيرة المتصلة بالمرفق . إن الوضع فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات هو دائمًا أسوأ من وضع الماء . هذه لها آثار رئيسية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى تفاقم التلوث البيئي بسبب استخدام أرضية مفتوحة أو حفرة مراحيض غير مبطنة للصرف الصحي في بعض المدن ، أو التخلص غير الكافي من النفايات المنزلية والصناعية (ويرنا وآخرون 2009).

وبالتالي ، يجب إيلاء مزيدا من الاهتمام لسياسات محددة ومقاربات فنية توفر حلولاً فورية أكثر من شأنها أن تزيد من تأثيرها بشكل ملموس على وضع الفئات ذات الدخل المنخفض في المدن النامية . على سبيل المثال ، في مساهمتهم في هذا المجلد ، يدافع عن الجمع بين الصرف الصحي البيئي المرتكز على الأسرة والمرافق الصحية الكلية التي يقودها المجتمع في مواجهة تحدي الصرف الصحي بطريقة مستدامة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية . وينظر إليها على أنها تجمع بين فوائد كل من نهج التخطيط الذي يقوده المجتمع والمنظم الذي يؤدي إلى تغيير السلوك وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين الضروريين لتقديم حلول أكثر استدامة .

(5) للشكل الحضري والتنمية المكانية عواقب كبيرة على التنمية المستدامة التي لا تشمل القضايا البيئية فحسب ، بل تشمل أيضًا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . يهدف مفهوم تطوير المدينة المدمجة إلى تحسين استخدام الطاقة ، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة ، وتوفير شبكات نقل متكاملة مع التركيز على تعزيز النقل العام وطرق الدراجات ، وتغيير ثقافة استهلاك الطاقة والموارد وزيادة الاندماج الاجتماعي . في النهاية ، من شأن مثل هذا الإجراء أن تعزز الإنتاجية الاقتصادية من خلال تحسين الاتصال وتوفير الموارد . هذه القضايا ذات صلة بالمدن الشمالية كما هي في الجنوب .

من الاعتبارات الهامة تحت هذا العنوان تأثير مشاريع التنمية الحضرية الكبرى والبنى التحتية التي بدأها كل من القطاعين العام والخاص مع ما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة على جميع جوانب نموذج الاستدامة ، ولا سيما **العدالة الحضرية** . غالبًا ما تكون هذه التطورات مدفوعة بالاستثمار الأجنبي المباشر ويتم تحفيزها عالميًا بهدف رفع القدرة التنافسية للمدينة ولكن لها عوامل خارجية غير متوقعة و / أو غير محسوبة . غالبًا ما تنطوي على مطالبات متضاربة بشأن موارد الأرض والمدينة بين السكان المحليين والمتطلبات الفعلية أو المتصورة لرأس المال العالمي . يمكن أن تحدث في كل من المناطق المنشأة أو شبه الحضرية وفي مناطق المدينة الطرفية . لكن في المدن الجنوبية ، غالبًا ما تؤثر على المجتمعات غير الرسمية منخفضة الدخل التي تتمتع بحقوق حيازة غير محسومة وفرص مدرة للدخل أو مجتمعات الفلاحين . يمكن أن تؤدي إلى توترات اجتماعية كبيرة ، لا سيما نتيجة النزوح القسري مع تعويضات اجتماعية ومالية غير كافية ، وتهميش المتطلبات المحلية وفرض ممارسات الحكم النخبوية . يمكن أن يؤثر هذا على المدن في كل من الشمال والجنوب على الرغم من أن معدل التطورات وحجم النزوح في الأخيرة يميل إلى أن يكون أعلى بكثير .

ومع ذلك ، يمكنهم أيضًا تعزيز اقتصاد المدينة ولديهم القدرة على التنمية الاقتصادية المحلية التي تفيد الفئات ذات الدخل المنخفض والشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة . وتتمثل القضية الرئيسية في وضع الإطار المؤسسي وآليات الحوكمة المناسبة لصنع السياسات وتنفيذها والتي من شأنها أن تسمح بنهج أكثر توازنًا ومناصرة للفقراء في التنظيم المكاني الحضري ، واستخدام الأراضي والإسكان الميسور التكلفة ، مما يؤدي إلى تحقيق المستوى الأمثل على الصعيدين العالمي والمحلي من الفوائد التنموية .

بالإضافة إلى ذلك ، غالبًا ما يؤدي النمو الحضري السريع والديناميكي في المدن النامية إلى أنماط جديدة من التكتل في المناطق المحيطة بالمدن مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية الفريدة الخاصة بها ، والفرص والأولويات التنموية . تتفاقم المشكلة بسبب النمو الهائل للبوارجات مجتمعات لمجموعات الدخل المتوسط والمرجع التي غالبًا ما تمس الأراضي المحيطة التي يسكنها فقراء الأحياء الفقيرة والمجتمعات الزراعية المحيطة بالمدن وتخلق مشاكل خاصة تتعلق بالإقصاء الاجتماعي وعدم التوافق مع النسيج الحضري الأوسع . يمكن رؤية أحد الأمثلة الشديدة على ذلك في منطقة العاصمة في بوينس آيرس حيث لاحظ Thuillier (2005) أن هناك حوالي 350 مجتمعًا مسورًا تغطي 300 كيلومتر مربع من الأرض ، وتستضيف ما يقرب من 50000 مقيم دائم . ومع ذلك ، يمكن ملاحظة أنماط تنمية مماثلة عبر مجموعة من المدن في الجنوب بما في ذلك الصين والهند في العقد الماضي .

يتعلق أحد الاعتبارات الهامة لتحقيق تنمية مكانية أكثر إنصافًا في المواقع الجديدة وكذلك الأجزاء الأكثر رسوخًا في المدن بتحديث المستوطنات غير الرسمية القائمة ، وتوفير حيازة / استحقاقات أكثر أمانًا وتعزيز وصول ذوي الدخل المنخفض إلى الأراضي والبنى التحتية ، الموارد لأنشطة الإسكان وتوليد الدخل . يمكن أن يشمل ذلك مناهج اجتماعية - تقنية مبتكرة يمكن أن تسعى إلى توفير كل من الأطر المؤسسية الداعمة (على سبيل المثال ، ترتيبات الحيازة المختلفة لدعم توحيد الأصول وأدوات الحوكمة والشراكة المبتكرة والشاملة التي تشمل مجموعة من الجهات الفاعلة) والدعم المالي والتقني لمجموعة من التدابير بما في ذلك التحديث المادي وإعادة التطوير ، والحلول الهندسية المبتكرة ومنخفضة التكلفة وإعادة التجهيز / التكيف الأخضر التي تشمل تدابير توفير الطاقة وتكنولوجيا الطاقة المتجددة بأسعار معقولة .

(6) الحوكمة متعددة المستويات والتطوير المؤسسي . خلال المناقشة السابقة ، تم تسليط الضوء على الإدارة الحضرية والقدرات المؤسسية كمتطلبات أساسية لمواجهة التحديات الرئيسية للاستدامة الحضرية . تشير الحوكمة إلى عملية تقديم الحكومة من خلال إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية . من منظور الحوكمة متعدد المستويات ، فإن اعتبارات الأهمية هي :

(1) الكفاءة والتنسيق بين المستويات الرأسيّة الحكومة و
(2) المستويات الأفقية للحكم - سواء من حيث الروابط عبر الوطنية وداخل المدن وأنماط الحكم بين الهياكل الحكومية المختلفة للمدينة وكذلك علاقات القوة والتفاعل الشبكي بين مختلف الجهات الفاعلة العامة والخاصة والمجتمعية في صنع القرار ووضع السياسات على المستويين المحلي والحضري والطريقة التي تغذي بها المستويات الأعلى لصنع القرار السابق ، التبعية ، مهم بشكل حاسم لضمان الإدارة الحضرية الفعالة . على سبيل المثال ، يمكن أن يُنظر إلى عودة ظهور مؤسسات حوكمة المدن في أوروبا الغربية في التسعينيات ليس فقط كأدوات للقدرة التنافسية الإقليمية ولكن أيضًا لتمكين استجابة أكثر شمولاً للتخفيف من الآثار الجانبية السلبية لريادة الأعمال الحضرية المحلية وخفض التصنيف التنظيمي المحلي البيئة السياسية الليبرالية الجديدة في الثمانينيات (برينر 2003).

وعلى العكس من ذلك ، هو أمر حاسم لضمان عملية حوكمة شاملة ومتجاوبة وخاضعة للمساءلة ليست مهمة فقط للاعتبارات الاجتماعية ولكن يمكن أن يكون لها أيضًا تأثيرات إيجابية مباشرة لتحسين الآثار الاقتصادية والبيئية للتنمية الحضرية . يجب أن تأخذ أي مناقشة حول الحوكمة في الحسبان تأثير التخطيط الاستراتيجي لتمكين الاستجابات المرنة للمستقبل الحضري غير المؤكد ، خاصة في سياق العولمة الاقتصادية وتغير المناخ . تم تبني هذا النهج في مدن الشمال منذ أوائل الثمانينيات على الأقل في إطار جهودها لإعادة اكتشاف نفسها في مواجهة أزمة اقتصادية حادة وفقدان صناعاتها التقليدية . وقد أدى ذلك إلى انتشار مختلف الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية على المدى المتوسط والطويل على مستوى كل من المدن الكبرى والمقاطعات . استنادًا جزئيًا إلى هذه الخبرة والاعتراف بالمشكلات متعددة الأوجه للنمو الاقتصادي والمادي في المدن ، منذ عام 1998 ، دعا البنك الدولي وتحالف المدن لاحقًا إلى تبني استراتيجيات تنمية المدن (CDS) في البلدان النامية طريقة لتوفير نهج استراتيجي شامل لمعالجة التحديات الرئيسية المتصورة .

الأهداف المعلنة لـ CDS هي :

- تعزيز اقتصاديات المدن ،
- الحد من الفقر ،
- حماية البيئة،
- تعزيز القدرة المحلية على زيادة الإيرادات والإدارة المالية للمدينة .

بحلول عام 2009 ، تم صياغة أكثر من 200 CDS وتطبيقها في مدن مختلفة عبر العالم بدرجات مختلفة من النجاح . جادل بعض المعلقين بأن استراتيجيات التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي الهادف إلى تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية هي تطبيقات محلية لـ "إجماع واشنطن" ونموذج النمو النيوليبرالي الذي سيعزز الأنماط التاريخية للاستبعاد الاجتماعي والمكاني . على العكس من ذلك ، ترى وجهة نظر أكثر إيجابية وواقعية أنه ما لم يكن لدى مديري المدينة فهم استراتيجي لنقاط الضعف والقوة والإمكانات في مدنهم وحيث تناسب مع الاقتصاديات الوطنية والإقليمية الأوسع ، فلن يتمكنوا من اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة أوجه القصور لديهم . ومن هذا المنظور ، فإن استراتيجيات التنمية المستدامة والتخطيط الحضري الاستراتيجي لها دور تلعبه وهي ضرورية لتوفير مثل هذا المنظور الاستراتيجي الذي يمكن بعد ذلك توجيه إجراءات المتابعة .

ملاحظات ختامية

في هذه المناقشة ، حاولت تحديد التحديات الرئيسية التي نواجهها من حيث الاستدامة الحضرية . ما يسلط الضوء عليه هو الطبيعة متعددة الأوجه للنقاش حول الاستدامة في البلديات والمدن حيث أدت التجمعات الكبيرة من الناس والأنشطة إلى خلق عددا لا يحصى من التحديات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة مع عواقب بيئية قاسية في كثير من الأحيان بما في ذلك المساهمة الكبرى في الغلاف الجوي والمياه و تلوث الأرض . وقد تفاقم هذا في الجنوب بسبب التوسع الحضري السريع والمستمر وانتقال الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة إلى مراكز صناعية ناشئة لديها موارد محدودة نسبياً لرصد التلوث وتوفير فرص العمل والدخل وسبل العيش .

ومع ذلك ، توفر المدن أيضاً أعظم وعد وإمكانات لمواجهة العديد من هذه التحديات . كما أن تركيزات الأشخاص نفسها التي تكمن وراء التحديات توفر للاقتصاديات التكتلية استخداماً أكثر كفاءة للموارد وتوفير الخدمات ومساحة لمزيد من الابتكار والإنتاجية . في الوقت الحالي من التكامل العالمي السريع ، زادت التهديدات والفرص لتحقيق مدن أكثر استدامة . من ناحية ، على سبيل المثال ، نحن عرضة للمخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية العالمية المتزايدة ، والصراعات بين الاحتياجات المحلية ومتطلبات رأس المال العالمي من حيث الوصول إلى موارد المدينة والاستثمار العام ، وزيادة مخاطر الاغتراب الاجتماعي والثقافي والارتفاع السريع في استخدام الطاقة والتلوث نتيجة للتوسع الاقتصادي العالمي المستمر . من ناحية أخرى ، يمكن للعولمة الاقتصادية أيضاً أن تعزز الأداء الاقتصادي للمدينة بفرص إضافية للتوظيف والتنمية الاقتصادية المحلية . وتعتمد الدرجة التي يمكن أن يستفيد بها السكان المحليون والفئات الأفقر من هذه التغييرات إلى حد كبير على الحوكمة وصنع القرار الذي يمكن أن يدير العملية لتعظيم الفوائد المحلية وتوفير توازن أفضل بين الأولويات العالمية والمحلية . بالإضافة إلى ذلك ، على الرغم من الفشل الظاهر لقمة كوبنهاجن لعام 2009 في تحديد أهداف ملزمة قانوناً جديدة بشأن خفض الغازات الدفيئة ، يجري تطوير هياكل الإدارة البيئية العالمية والإقليمية . كما لاحظ Adrian Atkinson في مساهمته في قضية IJUSD ، فإن نجاح هياكل الحكم هذه يعتمد إلى حد كبير على شجاعة القادة السياسيين وقدرتهم على مواجهة ما هو مطلوب للسيطرة على ظاهرة الاحتباس الحراري وعكس مسارها .

توفر هياكل الحوكمة هذه الأساس لنقاش سياسي رفيع المستوى حول هذا الموضوع الذي يمكن أن يكون له تأثير حقيقي على المستوى المحلي . على سبيل المثال ، اتفاقيات ريو وكيوتو بشأن ثاني أكسيد

الكربون ، أهداف التخفيض . إن الدرجة التي يُرجح أن تتحقق عندها الأهداف على الصعيد العالمي تخضع للنقاش . ومع ذلك ، فقد أدت إلى إبطاء انبعاثات ثاني أكسيد الكربون- في الدول التي صادقت على الاتفاقية ، توفير الإطار المؤسسي لتطوير وتنفيذ إجراءات فعالة وملزمة لمكافحة التلوث على المستوى المحلي . بالنظر إلى مدى تعقيد القضايا المطروحة ، فليس من المستغرب أنه في مساهمتها في هذه القضية ،

لاحظت كاتي ويليامز أنه في حين أن الخطاب نفسه ناضج نسبيًا ، ما يزال هناك نقص في الإجماع حول المفاهيم الدقيقة . في الواقع ، وفقًا لبعض الروايات ، هناك أكثر من 200 تعريفًا مختلفًا للتنمية المستدامة (Parkin 2000). وبالتالي ، يحدد ويليامز تحديين رئيسيين يجب أن يدعمهما البحث المستقبلي :

(1) فهم "ما هي المدينة المستدامة" و

(2) "كيفية تحقيق تنمية حضرية مستدامة" .

تتطلب هذه التحديات فهم وجهات نظر مختلفة حول الاستدامة الحضرية التي قد تساعد في الخروج من "عقلية الصومعة" للأنظمة التي تشارك في التنمية الحضرية . وهذا أمر بالغ الأهمية للانتقال إلى وعي أكبر بشأن التعريفات الأساسية وتطوير سياسات أكثر فاعلية وحلولًا اجتماعية - تقنية لمشكلات معينة . سيساعد النشر الواسع للمناقشات عبر التخصصات أيضًا في تحقيق تحولات ثقافية بين الأكاديميين والممارسين ومجموعات أصحاب المصلحة العامة التي يمكن أن تكون محركات رئيسية لمزيد من التحولات النموذجية الراديكالية .

References

- Arimah, B., 2005. What drives infrastructure spending in cities of developing countries? *Urban studies*, 42 (8), 1345–1368.
- Atkinson, A., 2004. Urbanisation in a neo-liberal world. *City*, 8 (1), 89–108.
- Atkinson, A., 2007. Cities after oil – ‘Sustainable development’ and energy futures. *City*, 11 (2), 201–213.
- Brenner, N., 2003. Metropolitan institutional reform and the rescaling of state space in contemporary Western Europe. *European Urban and Regional Studies*, 10 (4), 297–324.
- Cao, A. and Keivani, R., 2007. The role of property markets in supporting economic and social development in China. RICS Research Report, London, UK.
- Castells, M., 1996. *The rise of the network society*. Oxford: Blackwell.
- Colantonio, A., 2007. Social sustainability: an exploratory analysis of its definition, assessment, U. EIBURS Working Paper series. Available from: http://www.brookes.ac.uk/schools/be/oisd/sustainable_communities/Methods, Metrics and Tools [Accessed February 2008].
- Corfee-Morlot, J., Kamal-Chaoui, L., Donovan, M.G., Cochran, I., Robert, A. and Teasdale, P.J., 2009. Cities, climate change and multilevel governance. OECD Environmental Working Papers N° 14, OECD.
- Drakakis-Smith, D., 1995. Third world cities: sustainable urban development. *Urban studies*, 32 (4–5), 659–677.
- El-Hefnawi, A.I.K., 2005. ‘Protecting’ agricultural land from urbanization or ‘Managing’ the conflict between informal urban growth while meeting the demands of the communities (Lessons learnt from the Egyptian policy reforms). Paper presented at World Bank urban research symposium, 4–6 April, Brazil. Available from: www.worldbank.org/urban/symposium2005/papers/elhefnawi.pdf [Accessed April 2010].
- Fay, M. and Opal, C., 2000. Urbanization without growth: a not so uncommon phenomenon. World Bank working paper 2412. Available from: <http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/2412.html> [Accessed February 2008].
- Globalideasbank, 2008. Curitiba and its visionary mayor. Available from: www.globalideasbank.org/site/bank/idea.php?ideald=2236 [Accessed February 2008].
- Gulyani, M., Talukdar, D., and Mukami Kariuki, R., 2005. Universal (non)service? water markets, household demand and the poor in urban Kenya. *Urban studies*, 42 (8), 1247–1274.
- Harris, N., 2001. Preparing an economic and strategic vision for a city. In: M. Friere and R. Stren, eds. *The challenge of urban government: policies and practices*. Washington: World Bank Institute, 53–62.
- Harris, N., 2006. City development strategy: a training course. Unpublished paper presented at workshop on CDS, 5-13 July in Tehran, Ministry of Housing and Urban Development.

- Ho, K.C. and So, A., 1997. Semi-periphery and border-land integration: Singapore and Hong Kong experiences. *Political geography*, 16 (3), 241–259.
- Jenks, M. and Jones, C., eds., 2010. *Dimensions of the sustainable city 2*. London: Springer.
- Jones, P. and Evans, J., 2006. Urban regeneration, governance and the state: exploring notions of distance and proximity. *Urban Studies*, 43 (9), 1491–1501.
- Keivani, R. and Mattingly, M., 2007. The interface of globalisation and peripheral land in developing countries: implications for local economic development and urban governance. *International journal of urban and regional research*, 31 (2), 459–474.
- Keivani, R., Parsa, A., and McGreal, S., 2001. Globalisation, institutional structures and real estate markets in central European cities. *Urban studies*, 38 (13), 2457–2476.
- Leaf, M., 2002. A tale of two villages – globalization and peri-urban change in China and Vietnam. *Cities*, 19, 23–31.
- Macleod, S. and McGee, T.G., 1996. The Singapore-Johore-Riau growth triangle: an emerging metropolitan region. In: F. Lo and Y. Yeung, eds. *Emerging world cities in Pacific Asia*. Tokyo: United Nations Press, 417–464.
- McGuirk, P., 2000. Power and policy networks in urban governance: local government and property-led regeneration in Dublin. *Urban studies*, 37 (4), 651–672.
- Milliken, M., 2000. Brazil's 'Valley of Death' breathes again, barely. Available from: <http://forests.org/archive/brazil/brvalde.htm> [Accessed February 2008].
- Mukami Kariuki, R., 2002. Water and sanitation utilities and the urban poor. *Waterlines*, 21 (2), 1.
- Nickson, A. and Franceys, R., 2003. Tapping the market: the challenge of institutional reform in the urban water sector. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- ODPM, 2006. *Securing the future: delivering UK sustainable development strategy*. Available from: <http://www.communities.gov.uk/documents/planningandbuilding/pdf/144563> [Accessed March 2008].
- Parkin, S., 2000. Context and drivers for operationalizing sustainable development. *Proceedings of ICE*, 138, 9–15.
- Rakodi, C., 2004a. Representation and responsiveness – urban politics and the poor in ten cities in the South. *Community development journal*, 39 (3), 252–265.
- Rakodi, C., 2004b. Urban politics: exclusion or empowerment? In: N. Devas, et al., eds. *Urban governance, voice and poverty in the developing world*. London: Earthscan, 68–94.
- Sassen, S., 2001. *The global city: New York, London, Tokyo*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Sassen, S., ed., 2002. *Global networks, linked cities: urban connections in a globalizing world*. London: Routledge.
- Sim, L.L., et al., 2003. Singapore's competitiveness as a global city: development strategy, institutions and business environment. *Cities: the international journal of urban policy and planning*, 20 (2), 115–127.
- Sit, V.F.S. and Yang, C., 1997. Foreign-investment-induced exo-urbanisation in the Pearl River Delta, China. *Urban studies*, 34 (4), 647–677.
- Sudan Tribune, 2008. UAE stepping up agricultural investment in Sudan. Available from: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article28180> [Accessed February 2010].
- Swyngedouw, E., Moulaert, F., and Rodriguez, A., 2002. Neoliberal urbanization in Europe: large-scale urban development projects and the new urban policy. *Antipode*, 34 (3), 542–577.
- Terradaily, 2007. Tehran pollution kills 3600 in a month. Available from: http://www.terradaily.com/reports/Tehran_Pollution_Kills_3600_In_A_Month_999.html [Accessed February 2008].
- Thuillier, G., 2005. Gated communities in the metropolitan area of Buenos Aires, Argentina: a challenge for town planning. *Housing studies*, 20 (2), 255–271.
- UN-Habitat, 2005. *Financing urban shelter: global report on human settlements*. London: Earthscan.
- UN-Habitat, 2006. *State of the world's cities 2006/7*. London: Earthscan.
- Urge-Vorsatz, D. and Novikova, A., 2008. Potentials and costs of carbon dioxide mitigation in the world's buildings. *Energy policy*, 36, 642–661.
- Wen, D., 2005. *China copes with globalization: a mixed review*. San Francisco: International Forum on Globalization. Available from: <http://www.ifg.org/pdf/FinalChinaReport.pdf> [Accessed January 2008].

- Werna, E., Keivani, R., and Murphy, D., 2009. *Corporate social responsibility and urban development in the cities of the south*. Basingstoke: Palgrave.
- Wheeler, D., 2000. *Racing to the bottom? Foreign investment and air quality in developing countries*. World Bank. Available from: http://econ.worldbank.org/external/default/main?pagePK=64165259&piPK=64165421&theSitePK=469372&menuPK=64216926&entityID=000094946_01012705513587 [Accessed February 2008].
- Wikipedia, 2010. *Participatory budgeting*. Available from: http://en.wikipedia.org/wiki/Participatory_budgeting [Accessed February 2010].
- Wilbanks, T, et al., 2007. *Industry, settlement and society*, Chap. 7. In: *IPCC working group II report: impacts, adaptation and vulnerability*. Available from: <http://www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-wg2.htm> [Accessed January 2010].
- World Bank, 2009a. *Migration and development brief, 11*. Available from: <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:21125572~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html>
- World Bank, 2009b. *World Bank lowers remittances forecast for 2009 as financial crisis deepens*. Available from: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22115303~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html> [Accessed February 2010].
- World Health Organisation/UNICEF, 2006. *Meeting the MDG drinking water and sanitation target*. Available from: www.who.int/water_sanitation_health/monitoring/jmpfinal.pdf [Accessed November 2007].
- WUP, 2005. *World urbanization prospects: the 2005 revision*. Available from: <http://www.un.org/esa/population/publications/WUP2005/2005wup.htm> [Accessed February 2008].
- You, N., 2007. *Sustainable for whom? The urban millennium and challenges for redefining the global development planning agenda*. *City*, 11 (2), 214–220.